### «ما تحتاجه جماعات الديمقراطية في مصر ليس مال امريكا ولكن الضغوط على النظام»

# تقرير: امريكا فقدت مصداقيتها في نشر الديمقراطية ومبارك رد على فوز «الاخوان» بالاعتقال والاضطهاد

لندن ـ «القدس العربي»:

في اول اجتماع من نوعه، جلس حشد من اهم مسؤولي الاستخبارات الامريكية والمحللين العسكريين مع خبراء وأكاديميين من الولايات المتحدة وأوروبا في واشنطن خلف الابواب المغلقة من اجل بناء «ديمقراطية عالمية». وجاء الاجتماع كما اشارت صحيفة «فاينانشال تايمز» بناء على مبادرة من وزير الامن القومي الجديد، جون نيغروبونتي الذي يحاول دفع الوكالات الامنية الامريكية المتعددة لدعم جهود الادارة الامريكية لنشر الديمقراطية في العالم. وقال مشاركون في المؤتمر السري انهم لم يعلموا ما هي طبيعة الاهداف التي يتطلع نيغروبونتي لتحقيقها، والصورة التي سيتشكل عليها مشروع الوزير الامريكي.

وقال لاري ديموند، رئيس برنامج مشروع الديمقراطية في جامعة ستانفورد، ان هذه الجهود وان كانت جيدة حيث يقوم مجتمع محللي الاستخبارات بالاستفادة الا انه عبر عن خطورة قيام مجتمع الاستخبارات بالمشاركة او التخطيط لعمليات سرية من اجل نشر الديمقراطية. واضاف ريموند قائلا ان هذه الجهود ستؤثر على الجهود الديمقراطية الشرعية وستؤدي لقيام أنظمة مثل روسيا وإيران باستغلال اية نشاطات استخباراتية في هذا المجال لمنع الجهود الديمقراطية. واشرف على المؤتمر، المجلس القومي للاستخبارات، والفرع الامني الخاص التابع لوزارة الخارجية.

وقال المشاركون ان المؤتمر جاء متوازيا مع ازمتين اولاهما هي اشكالية المحافظين الجدد الذين اثروا على ادارة الرئيس بوش، والذين يرى نقادهم ان دفعهم الشديد نحو نشر الديمقراطية يعاني من مشاكل وصعوبات. ففي شهادة امام الكونغرس كشف عن تراجع مصداقية الادارة الامريكية، خاصة بسبب ممارسات السجون في غوانتانامو وابو غريب، والسجون السرية التي نقل اليها معتقلو القاعدة، والفشل الذريع في العراق والذي اعطى معارضي الادارة الامريكية سلطة منع اي جهود ديمقراطية او الغائها، مثل روسيا، وفنزويلا، ومصر وجمهوريات آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي.

كما حدث نوع من الانقسام داخل المنظمات غير الحكومية والتي لها علاقة بمشروع نشر الديمقراطية، وفي قلب الانقسام هي علاقة المشروع بالمستوى الرسمي، خاصة ان فكرة نشر الديمقراطية في العراق ارتبطت بشكل كبير برغبة الادارة بتغيير النظام في بغداد. وقد شهدت مجالس ادارة هذه المؤسسات نقاشا حادا حول ما اطلق عليه «المنطقة الرمادية» بين نشر الديمقراطية وتغيير النظام.

كما عبرت هذه الجمعيات عن عدم راحتها من محاولة كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية التحكم في مجالات الانفاق على مشاريع الديمقراطية. وقال مصدر ان مسؤولي عمليات سورية ـ ايران يحاولون الدفع للحصول على اموال دعم لجماعات الديمقراطية في هذين البلدين. وفي حين قبلت جماعات غير حكومية مثل «فريدم هاوس» الدعم الحكومي، رفضت جماعات اخرى. وقال مسؤول في احدى المنظمات ان الوضع صار بمثابة «كلاب تنهش كلابا في عالم نشر الديمقراطية». وقال ان الانقسام واضح بين الوقفية الوطنية للديمقراطية، وفريدم هاوس الذي اتخذ موقفا قويا لدعم الحركات السلمية. وفي مقال حول الدفع باتجاه نشر الديمقراطية في العالم العربي كتب جوناثان ستيل عن معركة هادئة، هي على قدر اهمية المعركة التي تدور في بغداد اليوم. واشار ستيل الى ان سياسة الدفع الديمقراطي التي اعلن عنها الرئيس الامريكي جورج بوش في عام 2003 لن تلقى الا اشارة بسيطة اثناء اجتماع رؤساء الدول الثماني في الشهر القادم. وقال ستيل ان مشروع الدفع الديمقراطي والضغط على مصر تم اجهاضه بعد الانتصار الكبير الذي حققه الاخوان المسلمون في العام الماضي. ونقل الكاتب عن مسؤول مجموعة الازمات الدولية قوله ان مبارك لم يقم باستغلال فوز الاخوان بعشرين بالمئة من مقاعد مجلس الشعب المصري والاظهار امام العالم ان مصر تمارس لعبة ديمقراطية، فمبارك لم يرد ان يتعود الناس على التعامل مع جماعة الاخوان المسلمين باعتبارها جماعة مسموحا بها.

واشار الى ان الحزب الوطني الحاكم لم يعد وليس قادرا على التصدي لتحدي الاخوان في الشارع المصري. وقال الكاتب ان نواب الاخوان المسلمين ضربوا مثالا جيدا عن البرلمانيين، حيث قدموا العديد من المشاريع، وساءلوا الوزراء، كما اداروا عددا من المساقات والدورات التدريبية حول الديمقراطية وحقوق الانسان. وقال الكاتب ان الرئيس مبارك رد على مبادرات الاخوان بالاضطهاد، فقد الغى الانتخابات المحلية، ومدد العمل بقانون الطوارىء واعتقل اكثر من 600 من ناشطي الاخوان. واشار الى ان مأساة مصر تكمن في عدم قدرة حكامها العلمانيين على تقديم ونشر الديمقراطية ولا حتى الازدهار. بل قام النظام المصري بقمع قوى المعارضة المصرية ذات التوجهات العلمانية التي قد تنافس الاخوان. وعلى خلاف جماعات الديمقراطية في دول اوروبا الشرقية التي لقيت دعما من الامريكيين، فالجماعات المعارضة ترفض اموال الدعم الامريكي، بسبب موقف امريكا الداعم لاسرائيل، واحتلال العراق. كما ان المعارضة المصرية لا تريد من امريكا الا ممارسة الضغط على الرئيس المصري الذي يتلقى دعما يبلغ ملياري دولار سنويا من واشنطن. ووصف الكاتب مصر بانها ليست دولة فاشلة ولكنها دولة ديكتاتورية ذات نظام يحمل مظهرا وراثيا. واكد في مقاله قائلا ان ما تحتاجه مصر هو مناخ من الحوار المفتوح، حيث يتنافس فيه الاسلاميون والعلمانيون بدون خوف من الاعتقال او الاضطهاد.

# صحافيون في القاهرة تظاهروا دعما لزملاء لهم احيلوا الى المحاكمة

■ القاهرة ـ اف ب: سار عشرات الصحافيين في تظاهرة الخميس في القاهرة تضامنا مع ثلاثة من زملائهم احيلوا الى المحاكمة لانهم نددوا باحتمال حصول تزوير في الانتخابات النيابية المصرية في نهاية عام 2005.

وسيمثل الصحافيان في المجلة المستقلة «صوت الامة» وائل الابرشي وهدى ابو بكر اضافة الى مدير التحرير في مجلة «افاق عربية» الاسبوعية (المقربة من الاخوان المسلمين) عبد الحكيم عبد الحميد الاحد امام محكمة في القاهرة.

وقال نقيب الصحافيين جلال عارف خلال هذا التجمع قرب مقر النقابة ان الصحافيين الثلاثة احيلوا امام المحكمة لانهم ارادوا قول الحقيقة للشعب، ودعا الى التضامن لتبرئتهم.

ورفض محمد عبد الخالق الصحافي في الصحيفة المستقلة «المصري اليوم» ان يعتبر «زملاؤنا مجرمين مثل تجار المخدرات».

والصحافيون متهمون خصوصا بنشر لائحة باسماء قضاة يشتبه في تورطهم في اعمال تزوير محتملة خلال الانتخابات التشريعية.

وكان القاضيان محمود مكي وهشام البسطويسي احيلا الى لجنة تاديبية في نيسان (ابريل) لانهما طالبا بتحقيق حول تورط زملاء لهما باعمال تزوير في الانتخابات التشريعية.

وتمت تبرئة الاول بينما تلقى الثاني لوما يحرمه من الترقية.

واطلقت المعارضة المصرية حملة تضامنية مع هذين القاضيين اللذين اصبحا رمزا للمطالبين باصلاحات ديموقراطية في مصر. وتم قمع مختلف التظاهرات الداعمة للقاضيين بقوة.

### اتصالات رئاسية مكثفة ووساطات يمنية بين أطراف النزاع في الصومال خشية سيطرة المحاكم عليها

# صنعاء تستنفر قواها السياسية والأمنية لاحتواء تفاقم الأوضاع في الصومال

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

استنفرت الحكومة اليمنية قواها السياسية والامنية خلال الايام الماضية بشان القضية الصومالية، مع استمرار تساقط المدن الصومالية امام قوات اتحاد المحاكم الشرعية الصومالية، التي احكمت سيطرتها حتى الآن على العديد من المدن الرئيسة في البلاد وفي مقدمتها العاصمة مقديشو ومدينة جوهر.

وتتابع السلطات اليمنية الوضع السياسي والامني في الصومال بقلق شديد، وخصصت له ما يشبه غرفة عمليات خاصة، لمتابعة كل دقائقه وكل مستجداته، وابلاغ القيادة السياسية اولا بأول بآخر تطوراته.

وذكرت مصادر عليمة لـ«القدس العربي» انه نتيجة للمتابعة اليمنية الدائمة والمستمرة للاوضاع المتسارعة في الصومال عرضت السلطات اليمنية وساطتها بين اطراف النزاع في الصومال، تزعمها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح شخصيا، عبر اتصالات هاتفية مع رئيس الحكومة الصومالية الانتقالية عبد الله يوسف احمد، ومع رئيس اتحاد المحاكم الشرعية شيخ شريف شيخ احمد، في محاولة منه لتقريب وجهات نظر الطرفين، والدفع بهما نحو طاولة الحوار، لوضع حد لتدهور الاوضاع الامنية والسياسية في الصومال.

وكشف مكتب الرئيس علي عبد الله صالح عن قبول الرئيس الصومالي عبد الله يوسف احمد ورئيس المحاكم الشرعية شيخ شريف شيخ احمد بالدعوة اليمنية للحوار وانهما ابديا من خلال الاتصال الهاتفي معهما «استعدادهما للحوار والتفاهم بما يكفل اعادة الهدوء واستتباب الامن والاستقرار في الصومال، وخدمة مصلحة الصومال، وبحيث يحل الحوار بديلاً للصراع، والاقتتال وعدم الاستقرار الذي عانى منه الشعب الصومالي كثيراً ودول المنطقة بشكل عام».

وذكر المصدر الرئاسي اليمني ان صالح اجرى اتصالين هاتفيين مع الزعيمين الصوماليين، لـ«بحث تطورات الاوضاع في الصومال في ضوء المستجدات الاخيرة وسيطرة قوات المحاكم الاسلامية الصومالية على مدينتي مقديشو وجوهر وعدد من المناطق الصومالية».

واوضح ان صالح حث يوسف و شريف على «مواصلة الحوار سواء داخل الصومال او في اي من الدول المجاورة له، لما من شأنه تحقيق التفاهم واحلال الامن والاستقرار والسلام في الصومال وخدمة المصالح العليا للشعب الصومالي وتجنيبه اراقة المزيد من الدماء والدمار وترجمة تطلعاته في الاستقرار والسلام والوحدة والبناء واعادة بناء مؤسسات الدولة الصومالية واعمار الصومال».

وكانت المصادر المتعددة تحدثت عن وساطة يمنية عرضتها صنعاء قبل ايام بين الاطراف الصومالية المتناحرة، لوضع حد لتفاقم الاوضاع في الصومال وقبل ان توسّع قوات اتحاد المحاكم الشرعية سيطرتها على باقي المدن الصومالية، التي لا توجد اي قناة اتصال بينها وبين الحكومة اليمنية، بينما تحافظ صنعاء على علاقة متميزة مع بقية امراء الحرب التقليديين.

هذه الوساطة اليمنية بين اقطاب الصراع في الصومال ليست الاولى، بل تأتي ضمن سلسلة طويلة من الوساطات اليمنية لاستتباب الامن والاستقرار في الصومال، وضمن جهودها لخلق حكومة صومالية موالية لليمن وغير معادية لتوجهاتها، على عكس ما حدث من قبل ابان الاستقلال الاريتري مطلع التسعينات الذي خلق حكومة استعدت جميع جيرانها بما فيهم اليمن، على الرغم من دعمه الكبير لاقطاب الاستقلال.

وتشير المصادر الى ان هذه الوساطة اليمنية جاءت ايضا لتفادي استمرارية الفلتان الامني ووضع حد للاقتتال في الصومال، لما يلقيه ذلك من ظلال قاتمة على الوضع الامني في اليمن الذي يتأثر باي اختلال امني في الصومال، عبر نزوح اعداد كبيرة من الصوماليين الى الاراضي اليمنية كلاجئين او كطالبي لجوء.

واوضحت ان وجود بلد غير مستقر سياسيا وامنيا مجاور لليمن يفتح المجال امام تفريخ جماعات مسلحة غير شرعية ويخلق بيئة ملائمة لتجميع عناصر التنظيمات الارهابية بما فيها عناصر تنظيم القاعدة، والتي تضاعف مخاوف صنعاء من تاثيرها على الوضع الامني في اليمن، ولذلك تسعى الى لعب دور ريادي فاعل في القضية الصومالية، قبل ان تتفاقم وتصل شرارتها الى اليمن باي شكل من الاشكال.

وكانت صنعاء استضافت مرارا منذ تسعينيات القرن الماضي مباحثات وحوارات بين امراء الحرب التقليديين الصوماليين لدفعهم نحو خيار السلام والتراجع عن خيار الحرب والاقتتال، غير ان الخلاف المستمر بينهم افقدهم السيطرة على الوضع في الصومال، ليصل الامر مؤخرا الى ايدي امراء جدد، تحت لواء المحاكم الشرعية الاسلامية.

وذكرت مصادر اعلامية ان اتصال الرئيس صالح باطراف النزاع في الصومال جاء عقب اتهام الحكومة اليمنية بدعم قوات الحكومة الانتقالية الصومالية عسكريا. وقالت مصادر اعلامية صومالية ان الحكومة اليمنية ارسلت «تجهيزات عسكرية الى حكومة عبد الله يوسف احمد من اجل تدعيم قواته في الصومال».

واوضحت هذه المصادر ان «طائرات شحن عسكرية تحمل العلم اليمني هبطت في مطار بايدوا وافرغت فيه تجهيزات عسكرية تتضمن دبابات وانواعا من الذخائر الخفيفة والثقيلة».

وكان البرلمان الصومالي وافق نهاية الاسبوع الماضي على مقترح حكومي بنشر قوات اجنبية لحفظ السلام في البلاد، بينما رفضته قيادة اتحاد المحاكم الشرعية التي حققت تقدما على الارض عبر سلسلة من الانتصارات المتواصلة وسيطرت على العديد من المدن الصومالية.

# المحكمة الجنائية الدولية تعلن جمعها ادلة على كثير من المجازر والاغتصابات في دارفور

نيويورك (الامم المتحدة) ـ من جيرارد ازياكو:

قال رئيس الادعاء بالمحكمة الجنائية الدولية ان مكتبه حصل على معلومات تتعلق بارتكاب عدد كبير من المجازر التي قتل فيها المئات في دارفور ومئات من حالات الاغتصاب.

وفي تقرير لمجلس الامن الدولي، قال لويس مورينو ـ اوكامبو ان مكتبه وثق «الافا من عمليات القتل المباشر لمدنيين على يد اطراف النزاع» بما في ذلك «عدد كبير من المجازر الواسعة النطاق قتل في كل منها مئات الضحايا».

وقال اوكامبو للمجلس ان مكتبه يحقق في معلومات عن ضلوع بعض الجماعات في جرائم دارفور باعمال «بهدف الابادة الجماعية».

واضاف ان التعرف على من يتحملون المسؤولية الكبرى عن معظم هذه الجرائم الخطيرة في دارفور هو تحد كبير للتحقيق الذي يقوم به مكتبه الا انه قال انه لن يستخلص اي نتائج الا بعد استكمال «تحقيق كامل ومحايد».

وقال ان المحكمة ستحتاج الى «الدعم التام من مجلس الامن والتعاون المطلق من المجتمع الدولي وخصوصا الحكومة السودانية».

واشار الى ان الضحايا والشهود افادوا في المقابلات التي اجريت معهم ان قبائل الفور والمساليت وزغاوة «استهدفت عمدا».

وقال شهود عيان ان «مرتكبي تلك الجرائم قدموا افادات تعزز الطبيعة الاستهدافية للهجمات مثل (نحن نقتل كافة السود) و(سنطردكم من هذه الارض)».

كما تحدث التقرير عن «قدر كبير من المعلومات التي تشير الى ان الاف المدنيين قضوا منذ 2003» نتيجة انعدام الملجأ والضرورات الاساسية للعيش بعد ان دمرت منازلهم ومخزوناتهم من الغذاء ونهبت ممتلكاتهم.

كما سجل مكتب اوكامبو «مئات من حالات الاغتصاب» التي قال التقرير انها تشير الى ممارسات منتشرة بين بعض الجماعات الضالعة في النزاع. وركز على «النمط المنتشر بتشريد المدنيين حيث دلت التقديرات الاخيرة على وجود مليوني مشرد ولاجئ من دارفور».

وقال التقرير ان «تدمير ونهب الممتلكات هما صفة مميزة للجرائم في دارفور حيث تتحدث معلومات عن عمليات تدمير ونهب في نحو الفي قرية في ولايات دارفور الثلاث».

واشارت الدراسة التي شملت الفترة من تشرين الاول (اكتوبر) 2002 وحتى ايار (مايو) 2006 الى المعلومات المستمرة حول هجمات مباشرة على العاملين في المجال الانساني وقوات حفظ السلام بما في ذلك مقتل عناصر من تلك القوات التابعة للاتحاد الافريقي في 2005 و2006.

وقالت الدراسة ان «هذه الهجمات تشكل امثلة خطيرة على جرائم حرب محتملة (...) وتؤثر على تقديم الخدمات الضرورية مما يفاقم معاناة معظم الجماعات الضعيفة في دارفور».

من جهة اخرى قال عمر مانيس مبعوث السودان في الامم المتحدة ان حكومته انشأت محكمة جنائية خاصة للنظر في الجرائم في دارفور.

الا ان منظمة «هيومن رايتس ووتش» التي تتخذ من نيويورك مقرا لها قالت انها لا تعرف سوى 13 حالة فقط رفعت للنظر فيها امام محكمة خاصة. واضافت ان «هذه الحالات تتعلق بافراد متهمين بمخالفات بسيطة نسبيا ولم توجه التهم لاي قادة كبار لضلوعهم في اي فظائع».

وذكرت سارة داريهشوري المستشارة في برنامج العدالة الدولية في منظمة «هيومن رايتس ووتش» في بيان ان «القضايا التي تنظر فيها المحكمة حتى الان تتعلق بجرائم عادية مثل السرقة والحصول على بضائع مسروقة وهي لا تعكس في اي حال من الاحوال النطاق الهائل للدمار في دارفور».

واضافت «يجب على الحكومة السودانية ان تفعل اكثر من الكلام لخدمة العدالة».

وتخول المحكمة الجنائية التي مقرها لاهاي النظر في قضايا الابادة والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب. ويمكن ان تنظر في جرائم العدوان مع ان عددا من الدول لم يوافق بعد على التعريف القانوني لهذه الجرائم.

واندلع التمرد في دارفور في 2003 عندما حمل المتمردون السلاح ضد الحكومة وميليشيا الجنجويد الموالية لها متهمين الحكومة بتجاهل دعواتهم للحصول على الحكم الذاتي.

وأدى النزاع الى مقتل نحو 300 الف شخص.

# الخرطوم ترفض خضوع اي مسؤول سوداني للاستجواب بالمحكمة الجنائية الدولية

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

اتضحت ملامح السيناريو الذي اعدته الامم المتحدة باعلان المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية امس في وقت متزامن مع تحركات الفريق المشترك بين المنظمة الدولية والاتحاد الافريقي في دارفور بغرض التمهيد لنشر القوات الدولية حيث تمضي فصول السيناريو الى التضييق على الحكومة السودانية لتقبل بالقوات الدولية تحت أي فصل أو مسمى وهي ذات القوات التي ستعمل على تنفيذ قرارات المحكمة الجنائية الدولية اذا قدر لمخطط المنظمة الدولية النجاح، لكن وزير العدل السوداني محمد علي المرضي جدد امس رفض الحكومة لاستجواب أي من مسؤوليها امام المحكمة الجنائية الدولية وقال ان المحكمة الدولية لا تملك صلاحيات قضائية فيما يتعلق بجرائم دارفور، واضاف المرضي «لن يتم استجواب اي مسؤولين من قبل هذه المحكمة».

وشدد المرضي، في تصريحات صحافية امس، على استعداد الحكومة لمد فريق المحكمة الجنائية بالمعلومات الخاصة بالتقدم الذي احرزته المحاكمات والقضاء، وقال «لكن اذا كانت المسألة متعلقة بالتحقيقات فان الفريق لا يملك اي صلاحيات قضائية» واعتبر المرضي ان المحاكم الوطنية تتعامل مع جرائم الحرب المزعومة، ولكن اسبابا لها علاقة بالنقل والإمداد تبطئ عملها، وقال انه ليس من السهل العمل في دارفور، معبرا عن اعتقاده بان فريق المحكمة سيكتشف ذلك ايضا ورأى المرضي ان المحكمة تعمل بشكل متعجل، محذرا فريقها من القفز لاستنتاجات بخصوص اهلية النظام القضائي الوطني.

اما نائب رئيس الحزب الاتحادي علي محمود حسنين فقال ان اتفاق السلام الموقع في ابوجا حمل في الفقرة الثانية نصا يشير الى ان الحكومة ملتزمة بنحو غير مشروط بكل قرارات مجلس الامن فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان.

واشار الى ان موافقتها على القرار 1593 تعني تأمينها على اختصاص وصلاحيات المحكمة الجنائية الدولية وتساءل حسنين، ما اذا كان تردد الخرطوم في القبول بالقرار 1679 ناجما عن خشيتها من ان تنفذ القوات الدولية اوامر المدعي العام بملاحقة المتورطين في الانتهاكات بدارفور.

في الاثناء دشن الاتحاد الافريقي اعمال لجنة مراقبة وقف اطلاق النار المنصوص عليها في اتفاقية سلام دارفور، وتعهد ممثلو الحكومة والحركات بالتعاون الكامل مع اللجنة، بالإضافة الى دعمهم لكل الجهود المبذولة لانهاء الصراع في دارفور.

ودعا مفوض السلم والامن في الاتحاد الافريقي السفير سعيد جنيت، في احتفال اقيم في الفاشر بالمناسبة الليلة قبل الماضية، لبذل الجهود لتمكين بعثة الإتحاد الأفريقي من انجاز مسؤوليتها الجديدة كما نص عليه في اتفاق سلام دارفور والاتفاقيات الأخرى.

وشدد قائد قوات الإتحاد الأفريقي في دارفور الجنرال إهيكر رئيس اللجنة على الدور المحوري الذي يجب أن تلعبه اللجنة في حسم القضايا المتعلقة بخروقات وقف إطلاق النار من قبل الأطراف المعنية، كما أمن على أن اللجنة لن تألو جهداً في جعل الحوار وسيلة لتسوية النزاعات.

وفي العاصمة الاريترية اسمرا التي تحتضن المفاوضات بين الخرطوم وجبهة الشرق المسلحة كثف الوسيط الاريتري من مساعيه في اليوم الثالث للمفاوضات من اجل احداث اختراق، بينما لا يزال النقاش حول الرقابة الدولية التي تتمسك بها «جبهة الشرق» يراوح مكانه.

وقالت مصادر قريبة من المفاوضات ان الوسيط الاريتري اجتمع بالطرفين امس كل على حدة قبل الدخول في اجتماع اخر مسائي جمع كل الاطراف. وافادت ان «جبهة الشرق» ما تزال تتمسك برقابة دولية فعالة في المفاوضات تكون شاهدا على الاتفاق الذي سيتم توقيعه وعلى عملية تنفيذه وتمويله ايضا، مشيرة الى ان الحكومة ترفض ذلك. وأكدت المصادر وجود تقدم في النقاش الجاري بخصوص ترتيبات التفاوض حول ملفات السلطة والثروة في اعلان المبادىء.

وقالت ان المفاوضات بخصوص الشق الامني في اعلان المبادىء ما تزال تراوح مكانها، لكنها مع ذلك توقعت أن يتم الفراغ من النقاش في اعلان المبادىء، ومن ثم التوقيع عليه في موعد اقصاه ستة ايام.

# «محمد خاتم الانبياء» ينطلق على الشاشات البريطانية بحضور كبار ممثلي الجالية الاسلامية في المملكة المتحدة

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

عُرض مساء الخميس للمرة الاولى في بريطانيا فيلم «محمد خاتم الانبياء» في قاعة «اوديون كوفنت غاردن» في لندن بحضور ابرز ممثلي الجاليتين العربية والاسلامية في المملكة المتحدة، علما ان الفيلم الذي يحكي قصة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ونشوء الاسلام في قالب من الرسوم المتحركة، سيعرض في عدد من صالات السينما في المملكة المتحدة قريبا.

وتحدث الى الجمهور الكثيف من حاضري العرض الاول صاحب فكرة انجاز هذا العمل الفني والانساني رجل الاعمال السعودي موفق مشهور الحارثي، الذي انتج الفيلم من ماله الخاص وكتب قصته استنادا الى المراجع الدينية الموثوقة، وتعاقد من خبراء وفنانين كبار بينهم من نال جوائز عالمية في اخراج هذا النوع مع الافلام وتحضير موسيقاها وتمثيل ادوارها صوتيا خلف الشخصيات الممثلة بشخصيات كاريكاتورية في الفيلم.

وقال السيد الحارثي، بعد شكره جمهور الحاضرين: «لقد وضعت سبع سنوات من الجهد لانتاج هذا الفيلم. وهدفي كان تعريف العالم الذي لا يعرف الحقيقة عن تاريخ الاسلام والامة الاسلامية عن الواقع الفعلي في هذا الشأن. فهناك الاجيال الطالعة من ابناء المسلمين في المهجر، هناك الحضارات الاخرى التي تخشى الاسلام لانها لا تعرف حقيقة حضارته وتعاليمه، وجميع هؤلاء بالاضافة الى المسلمين انفسهم سيستفيدون من الفيلم واتمنى ان يحوز على اعجابهم».

وشكر اسامة جمّال، الذي ساهم في تحقيق عملية عرض الفيلم في المملكة المتحدة، السيد الحارثي على تصميمه وشجاعته اللذين لولاهما لما تحقق الفيلم. واكد بان جميع الذين شاهدوه اعجبوا به فنيا وبصدق رسالته، علما ان الفيلم حاز على مباركة علماء جامع الازهر ورجال الدين المشرفين على المجلس الاسلامي الشيعي في لبنان واعجاب النقاد.

واكد اقبال سكراني، رئيس المجلس الاسلامي في بريطانيا، ان عرض الفيلم في المملكة المتحدة في هذا الوقت هو في محله ومفيد جدا للعلاقات بين مسلمي بريطانيا وباقي سكان البلد لانه يصور حقيقة الاسلام ويؤكد عمق وانسانية رسالته خلافا لمحاولات تشويه هذه الصورة.

وقال سكراني: «انني اتطلع الى ان يشاهد اولادي واولاد اصدقائي وابناء بريطانيا في مدارسهم هذا الفيلم الذي تابعته لاكثر من مرة وأثر علي كثيرا ان في حقائقه التاريخية او روح المرح فيه او في مراحله الدرامية. وقد بكيت وفرحت في الوقت عينه لمشاهدته».

وقال الشيخ فيصل صديقي «ان المجموعة الاسلامية في بريطانيا تواجه تحديات بارزة وامامها فرص للتعامل مع هذه التحديات، وهذا الفيلم يشكل احد هذه الفرص. انه يؤكد قبول الاسلام للفن ولروح المرح والقالب المبتكر ويجلب الدموع في الوقت نفسه. وانا كرجل دين اؤكد ان علماء الدين اعجبوا به وبذوقه الفني المرتفع».

# متمردو أوغندا يتهمون الجيش بالوقوف وراء هجوم في جنوب السودان

جوبا (السودان) ـ من كاميلو تافينج:

أنحى متمردو جيش الرب للمقاومة في أوغندا باللوم على الجيش الاوغندي في هجوم وقع بمدينة جوبا عاصمة جنوب السودان هذا الاسبوع وأسفر عن مقتل تسعة أشخاص واصابة تسعة اخرين واصفين ذلك بأنه محاولة لافشال محادثات السلام.

وعقد جيش الرب للمقاومة المعروف بخطفه الاطفال واجبارهم على القتال وبتشويه ضحاياه مؤتمرا صحافيا نادرا في جوبا حيث ينتظر بدء محادثات سلام مع الحكومة الاوغندية بوساطة حكومة جنوب السودان الذي يتمتع بحكم ذاتي.

وقال ابوني اولويني المتحدث باسم جيش الرب للمقاومة «يود الوفد ان يعلن بصفة قاطعة ان جنود جيش الرب للمقاومة لم يهاجموا جوبا أو اي قرية قريبة منها».

واضاف ان قوات الجيش الاوغندي المتواجدة في جنوب السودان في اطار اتفاق انتهى أجله في الوقت الحالي مع السودان لاستئصال جيش الرب للمقاومة هي المسؤولة عن الهجوم وأنها تحاول تشويه صورة المتمردين. وقال «من المؤكد أن المزاعم صدرت عن عناصر عازمة على اخراج عملية السلام عن مسارها في تلك المرحلة المبكرة وهي حملة تشويه ضد جيش الرب للمقاومة كما كان يحدث دائما من جانب الحكومة الاوغندية». وتصنف الولايات المتحدة منظمة جيش الرب للمقاومة ضمن المنظمات الارهابية كما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أول مذكرات اعتقال لها العام الماضي بحق زعيم المنظمة جوزيف كوني وأكبر أربعة من قادته. ورغم تلك المذكرات رفضت حكومة جنوب السودان اعتقال كوني وبدلا من ذلك قدمت له أموالا.

وقالت الحكومة انها منحته تلك الاموال ليشتري طعاما ويتوقف عن مهاجمة المدنيين في جنوب السودان. كما تستضيف الحكومة أتباع كوني في جوبا لتسهيل اجراء المحادثات.

ومنحت كمبالا كوني مهلة حتى نهاية تموز (يوليو) لالقاء السلاح وبدء المحادثات. ويخشى بعض المحللين من أن كوني غير جاد بخصوص المحادثات وأنه يعمل على كسب الوقت في محاولة لاعادة تجميع قواته في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. وتسبب جيش الرب للمقاومة في نزوح 1,6 مليون شخص من منازلهم في شمال أوغندا كما هيأ مناخا من الخوف يدفع الاطفال الى مغادرة منازلهم في القرى خلال الليل والتزاحم في أقرب مركز عمراني طلبا للسلامة. ولا يزال شمال أوغندا يشهد أزمة انسانية منسية الى حد كبير.